بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

August 2001. Issue No. 223

العدد ٢٢٣، أغسطس ٢٠٠١م، جمادى الأولى - جمادى الثانية ١٤٢٢

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الغموض آفة الاصلاح ومؤشر للتردد

الغموض عنوان المرحلة التي تعيشها البلاد، والقلق ظاهرة اخذت تتوسع في اوساط المواطنين، والخوف من المستقبل اطار يجمع مشاعر الكثيرين. يؤجج هذه الاحاسيس غياب الشفافية في التعامل بين اهل الحكم وعامة الناس، فلا احد يعرف ما يدور في اذهان اصحاب القرار، اذا كان ثمة قرار. حركة التغيير بطيئة جدا لا يكاد المرء يشعر بوجودها. اللجان التي شكلتها الحكومة لتغيير دستور البلاد وتفعيل الميثاق غير واضحة الاهداف والوسائل. في هذه الاجواء تطل عناصر الحرس القديم بين الفينة والاخرى لتعكر امزجة المواطنين وصفو حياتهم، فيزداد الوضع غموضا وتضمر آمال المواطنين.

وقد شهد الشهر الماضي عددا من الحوادث التي ساهمت في تكريس الشعور بقدر من اليأس. فقد أصدر الحرس القديم قرارات خطيرة عبر المؤسسة العامة للشباب والرياضة لتقليص مساحة حريات التعبير، ومنع تنظيم الندوات التي يمارس فيها المواطنون حقهم الطبيعي في الحديث والنقاش. جاء ذلك بعد ان احتفل الشعب باليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب الذي حددته الامم المتحدة في ٢٦ يونيو. ونظمت ندوتان مؤثرتان دعا المشاركون فيهما الى التحقيق في جرائم التعذيب وتقديم مرتكبيها الى القضاء. وكانت مشاعر الضحايا واضحة في كلتا الندوتين سواء من حيث تواجدهم الفاعل ام مشاركتهم في البرامج الفنية مثل المسرحيات والنشيد. كان وقع ذلك كبيرا على نفوس مرتكبي جرائم التعذيب الذين لا يزالون يحتفظون بمواقعهم في وزارة الداخلية. وفي اثر ذلك منعت بعض الندوات ثم صدر قرار المؤسسة العامة للشباب والرياضة التي يرأسها نجل رئيس الوزراء. وكان لذلك القرار أثر سلبي في نفوس المواطنين الذين ظنوا انهم تجاوزوا الحقبة السوداء التي منعت فيها الندوات وحلقات النقاش وأطبق فيها جدار من الصمت على البلاد. وما لم يصدر قرار اميري بوقف اجراءات المنع والتقييد فسوف يبدأ العد التنازلي لنهاية الاصلاحات. فحرية التعبير من اهم دعائم المجتمع المدني المنفتح الذي يتوفر المواطنون فيه على حقوقهم في اطار دستور البلاد. وهذا لن يتحقق ما دام مرتكبو جرائم التعذيب في مواقعهم يتمتعون بحماية اعلى سلطة في البلد بعد الامير.

الظاهرة الاخرى تمثلت بتجرؤ الاشخاص المحسوبين على الحرس القديم وفي مقدمتهم وزير الاعلام على تكريس سياسة تكميم الافواه ومنع حرية التعبير والسعي لمنع الاصوات المعارضة من التعبير عن نفسها. جاء ذلك في تصريحات نشرتها صحيفة «الحياة» السعودية واعتبرت تعديا واضحا على الحريات العامة وتحرشا بالعناصر المناضلة من ابناء البحرين في الداخل والخارج. وبرغم الدعوات لتوسيع حرية الصحافة، فقد تراجعت مساحة تلك الحرية منذ تعيين نبيل الحمر وزيرا للاعلام قبل بضعة شهور. ويشعر كتّاب الاعمدة اليومية ومحررو الصفحات الاساسية بضيق شديد بسبب تدخلاته المزعجة في شؤون التحرير ومنع المقالات التي لا تعجبه او تغطية الندوات التي لا توافق مزاجه. صحيح انه ينفذ سياسات رؤسائه في الحكومة، لكنه يبالغ في ذلك التنفيذ ويمارس رقابة صارمة من شأنها، اذا ما سمح باستمرارها، ان تعيد الاعلام الى ما كان عليه خلال الحقبة السوداء. وتجدر الاشارة الى ان نبيل الحمر تسلق سلم الترقيات في وقت قياسي برغم ضآلة امكاناته المهنية وضعف ادائه الصحافي. واشتهر بتزييفه الحقائق وافتراءاته ضد المناضلين خلال الحقبة السوداء، وتدخله لدى وكالات الانباء العالمية بهدف تشويه الحقائق ونشر تصريحات مختلقة. وهناك ما يشبه الاجماع في الوسط الاعلامي على ان مستقبل الاعلام في البحرين سوف ينحدر تدريجيا اذا بقي الحمر في منصبه.

وثمة قضايا اخرى تزيد الوضع غموضا. ومن هذه القضايا تجنيس الاجانب التي ارتفعت الصيحات لوقفها بدون جدوى. وامعانا في تعقيد المسألة اصدرت الحكومة تصريحات بأرقام خاطئة عن حجم التجنيس وادّعت انه يجري وفق القانون. ورفض المواطنون ارقام وزارة الداخلية التي تجانب الحقيقة وتهدف لزيادة التضليل والتشويش. وطالب المواطنون بنشر اسماء الذين يتم تجنيسهم في الصحيفة الرسمية بشكل مستمر، الامر الذي رفضت الحكومة القيام به. وهناك شعور شعبي عام بضرورة وضع حد لهذه العملية التي تهدف لتغيير تركيبة شعب البحرين بشكل جوهري. لكن قرار التجنيس نافذ حتى الآن، وما على من يشكك في ذلك الا ان يذهب بنفسه الى مكتب دائرة الجوازات ليرى اعداد الاجانب الذين يتزاحمون للحصول على جوازات سفر بحرينية مع الاحتفاظ بجوازات سفرهم الاصلية. ويعتبر التجنيس من اخطر المشاريع التي انتهجتها الحكومة لتغيير التركيبة السكانية في

التتمة ص ٨

○ فاجأ جاك ستر، وزير الخارجية البريطاني، الجميع عندما خاطب سمو الامير بلفظ «صاحب السمو الملكي»، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها امير البحرين الى لندن الشهر الماضي. وأشاد الوزير البريطاني بتطورات الوضع البحريني مستعملا مصطلح «مملكة البحرين» الى جانب المملكة المتحدة. وهذه هي المرة الاولى التي يستخدم فيها وصف البحرين كمملكة. ويبدو ان هناك موافقة رسمية بحرينية على هذا الاستعمال. وكان امير البحرين قد طرح مسألة تحويل البلاد الى مملكة ولكنه قال لاحقا ان ذلك لن يحدث الا بعد انتخابات المجلس الوطني المقررة في العام ٢٠٠٤.

○ احتفل شعب البحرين باليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب الذي قررته الامم المتحدة في ٢٦ يونيو من كل عام. فقد اقيمت ندوة مهمة بنادي العروبة بالعاصمة، المنامة شارك فيها عدد من المتحدثين، بالاضافة الى كلمة من امير البلاد القاها بالنيابة عنه الوزير علي صالح الصالح. واقيمت بمأتم السنابس ندوة اخرى حول الموضوع نفسه بمشاركة عدد من المهتمين بالامر، بالاضافة الى فقرات فنية مؤثرة تمثلت بمسرحيتين حول ظروف السجن والتعذيب. وتحدث ممثل عن ضحايا التعذيب في تلك الندوة. وقد شنت وسائل الاعلام الرسمية حملة على من يطالب بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب بحجة ان المشروع الاصلاحي يعتمد على مقولة «عفا الله عما سلف». وحمل نبيل الحمر، وزير الاعلام شخصيا على المطالبين بمحاكمة المعذبين. وتحرك جهاز التعذيب البحريني الذي ما يزال قائما بدون اي تغيير على هيكليته، بمحاولات عديدة لحرف اتجاه الخطاب الوطني المطالب بمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم.

○ تم تأسيس «جمعية الوفاق الوطني الاسلامية» ممثلة للاتجاه الاسلامي في البلاد. وشارك في اجتماع التأسيس ٨٥ فردا من الرموز المعروفة في الساحة الشعبية من علماء دين واساتذة جامعات وسجناء سياسيين ورجال اعمال ومهنيين ومحامين، من رجال ونساء. واعتبر الاجتماع فريدا من نوعه من حيث تعدد الوجوه وشمولية المشاركة. وتقدم المؤسسون بطلب رسمي لدى وزارة العمل للترخيص للجمعية بالعمل. وما يزال الطلب قيد الدراسة. ويتوقع ان يكون للجمعية مستقبل بارز نظرا لسعة التيار الذي تمثله وحماس اعضائها للعمل الجماعي المكشوف.

○ اطلقت المؤسسة العامة للشباب والرياضة التي يرأسها نجل وزير الداخلية تصريحا خطيرا بمنع عقد الندوات بدون ترخيص مسبق، وهي بالتالي تعيد الى الاذهان نمط التعامل الحكومي مع المواطنين خلال الحقبة السوداء. فقد منعت الحكومة حرية التعبير والتجمع وفرضت على البلاد ستارا اسود استمر طوال تلك الحقبة. وصدر التصريح الاخير على لسان «مصدر مسؤول» تابع للمؤسسة العامة للشباب والرياضة التي تدخلت لمنع ندوات في الاسابيع الاخيرة. وأصر المواطنون على رفض هذا القمع الجديد المناقض لنصوص دستور البلاد والمنافي لروح المشروع الاصلاحي المطروح حاليا من قبل الامير. وقد استمرت الندوات في الاسابيع الاخيرة في الجمعيات والنوادي والمساجد والمآتم، وتطرقت للقضايا الساخنة التي تشغل بال المواطنين مثل التجنيس وحرية الصحافة ودور المعارضة في المرحلة الراهنة وغير ذلك من الهموم التي يعيشها ابناء البحرين.

○ كشفت وزارة الداخلية أرقاما مغلوطة حول التجنيس. وقال الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات ان عدد الذين تم تجنيسهم خلال الخمسين عاما الماضية لا يتجاوز ٥٣ الفا، واغلبهم من المنحدرين من اصل ايراني. واعتبر المطلعون على الامور ان هذا الرقم غير واقعي ولا يعكس ما يجري. ويشير هؤلاء الى عملية التجنيس الحثيثة التي تجري بوتيرة سريعة جدا في الشهور الاخيرة. ويتضح ذلك جليا من خلال ما يجري بشكل يومي بدائرة الهجرة والجوازات من تسابق اليمنيين والسوريين والاردنيين والباكستانيين على تقديم طلبات التجنس وجوازات السفر التي تصدر لهم. وهناك قوائم تصدر يوميا بأسماء الذين صدرت موافقة بتجنيسهم يمكن مشاهدتها بمكتب الجوازات. هذا في الوقت الذي يواجه المواطنون الذين يتقدمون بطلب جوازات سفر بمسلسل من العراقيل التي لا تنتهي من اللحظة التي يقدمون فيها الطلب حتى استلام الجواز. ويلاحظ غياب كامل لتنظيم العملية حتى لتبدو مكاتب دائرة الجوازات من مخلفات العصور الماضية من حيث الفوضى وعدم الانضباط وصعوبة التعامل مع موظفي وزارة الداخلية. وتجدر الاشارة الى ان بعض عناصر جهاز التعذيب قد نقل مؤخرا الى دائرة الجوازات لتحاشي تسليط الاضواء عليهم.

رسالة مفتوحة الى المعارضة من مواطن غيور

لست من المناضلين الاشاوس مثل بعض المناضلين، ولا ادعي شرف الانتماء الى قوائمهم، كما أني لست ممن لهم حضور وحظوة في هذه الايام، ولست بالباحث المتمرس في أحوال هذا البلد مثلهم، ولكنني املك من حس التكليف والمواطنة ما أعتقد أنه يؤهلني لان أقول ما أراه صواباً، وفي قولي لن أجامل أحدا.

يقول السيد فضل الله عن دور المعارضة «المعارضة أساسية في الدولة الأسلامية ويجب على الأمة أن تعارض الحاكم لا لأجل المعارضة، ولكن إذا وجدت في الحاكم ظلماً فعليها أن تمارس دورها في معارضة ذلك لأجل تصحيحه وتقويمه. وعلى الدولة أن تعطي الحرية للمعارضة في غير حالات الطوارىء التي يمكن أن تسيء فيها المعارضة إلى سلامة البلد. وإن أي حكم يعطي المعارضة حريتها في نطاق المسؤولية هو حكم يملك القدرة على الإستمرار ويملك عناصر السلامة كلها. ولا حدود للمعارضة إلا حدود الحق والعدل، فعلى المعارضين أن لا ينطلقوا بالمعارضة على أساس اللعبة السياسية بل على أساس القضايا الحيوية».

وعندما كنت أستمع إلى محاضرة لاحد رموز المعارضة كان يردد كلمات من نوع «نتمنى، نأمل». فهل كل ما تأمله المعارضة، بعد ما بنت لها من السمعة والشهرة طوال العقد المنصرم على الأقل، من الجهاز التنفيذي والسياسي في البلد مجرد تمنيات وآمال؟ وهل كان هذا الخطاب مجدياً فيما سبق؟ هل تمخضت تجربتكم الطويلة والثرية في التعامل مع هكذا نظام عن لغة في التواصل يكون فيه الفعل «نتمنى» مرادفاً للفعل «نطالب»؟

أليس هذا استجداء لا يليق بنضالاتكم، فكيف بنضالات الشعب وتضحياته؟! هل ترى أن طبخ الحديد يتولد عنه حساء لذيذ، أم أنكم لا تؤمنون بأن طرق الحديد حامياً قد يؤدي إلى تطويعه؟

ترى هل اكتفت المعارضة من الغنيمة بالإياب؟! هذه أسئلة تقتحم هاجس كل غيور على البلد وعلى المعارضة بطيوفها، وكنت قد منّيت النفس على سماع ما قد يشفي ويروي منكم بعد المور والخور والتخبط والتقهقر الذي كانت عليه المعارضة خلال ما انصرم من أشهر بعد الميثاق.

العلاقة بين المعارضة وأي نظام هي لعبة سياسية لها قوانينها وأساليبها، وفي هذا يجب الالتفات إلى أن السيد فضل الله في رفضه لممارسة المعارضة على أساس اللعبة السياسية كان يعني الدولة الاسلامية، ولا تدّعي دولتنا هذا الشرف، ولا نتعامل وإياكم مع ملائكة أطهار. ويبدو لي أن أمام المعارضة الشيئ الكثير لكي تتعلمه في كيفية إدارة اللعبة وإدارة الأزمات. ولست خبيراً فلا تعوّل علي كثيراً، ولكنني قد أسمح لنفسي أن أكون «علّيماً» بعض الشيء.

خلال الأشهر التي تلت عملية التصويت على الميثاق، تعاملت الحكومة بدايةً مع الشارع والمعارضة بإسلوب إطلاق البالونات الإختبارية تتحسس من خلاله ردود الأفعال، وعندما اطمأنت الحكومة إلى ضعف المعارضة وخوفها غير المبرر على جنين مرتقب، لم تعد بحاجة إلى إطلاق بالونات الإختبار. وأصبحت تتعامل مع القضايا بنفس النَفَس السلبق القائم على تجاهل وجود أطراف أخرى في المعادلة، وتجاهل تام لمشاعر الشعب وعيني عينك. وللتذكير فقط سأقوم بسرد بعض من مسلسل الانتهاكات:

– تكوين لجنة تعديل الدستور
– تكوين لجنة تفعيل الميثاق
– التشكيل الوزاري
– تضييق هامش حرية التعبير
– التعامل مع البطالة
– التعامل مع الجنسية والتجنيس
– التعيينات التي تصدر باستمرار للمراكز الكبيرة في مختلف وزارات الدولة على أسس غير شريفة (أمثلة: تعيينات المدراء في المؤسسة العامة للشباب والرياضة، تعيينات المدراء في زراة المالية)

ما هي المواقف أو حتى ردود الافعال التي صدرت من المعارضة وأخذتها الحكومة على محمل الجد وحسبت لها حساباً؟ لماذا لا تستمع الحكومة لما تجأر به قوى المعارضة، وكأن المعارضة في واد والحكومة في واد؟ ألا يعني هذا تحقيرا وعدم اعتراف؟! أليس سبب هذا كله هو قبول المعارضة بحالة التدجين والإرتهان والإخلاد إلى وعود ربما لن تشهد التنفيذ، ورغبتها في عدم تعكير الجو ليخلو للحاذقين تفصيل ما يناسبنا، فهم أعلم ونحن نثق بوعودهم!! لقد كانت المعارضة متخلفة في تصرفها حتى عن حركة الشارع، وبدا هذا جلياً عندما تحرك العاطلون نحو وزارة العمل آخذين قضيتهم بيدهم، والباقي معروف. أليس في هذا الحادث من عبرة قد تستفيد منها رؤوس المعارضة؟

من الواضح جداً أن أقطاب المعارضة وخصوصاً الاسلامية ارتضت لنفسها دوراً مؤجلاً، وتبدو في تصرفاتها وأفعالها وكانها غير مستعجلة، فالثمرة أتية لا محالة. لكن أي ثمرة هذه؟ جنين أشوه هو عبارة عن نظام برلماني هزيل طبخت قوانينه وحيك نسيجه في مطابخ الجهاز التنفيذي المتنفذ منذ ما يزيد على ربع قرن؟ مثل هذا الوليد غير المعروف تاريخ ولادته سيحتاج إلى سيلان وحاضنة وربما احتاج إلى عكاز ليستطيع السير. وإني والكثيرين مثلي نتساءل أهذا ما تريده المعارضة الاسلامية والوطنية؟ صفّة كراسي!!!

مثل هذا الحديث قلته لبعض القياديين ممن يُحسبون على التيار الاسلامي. لم يعجبهم، ورموني بالتشاؤم، وما الذي يدعوني للتفاؤل؟ يكفينا، ولا نذيع سراً، حالة انحسار الثقة وازدياد مظاهر النكوص، وإعلاء شأن أعداء الشعب، واحتقار رغباته وعدم مراعاة مشاعره (قضية التجنيس).

كنت قد سمعت من بعض قياديي المعارضة الاسلامية أن «تيارهم أقدر على التصدّي لأية انحرافات تحدث من قبل الحكومة للمشروع الإصلاحي وللمطالب الشعبية». ألا تشتمل القائمة التي استعرضتها سابقاً على انحرافات تستدعي التصدي؟ أليست كلها انحرافات؟ إن من يطلق مثل هذه العبارات القوية لا بدَّ أن يكون مدركاً وواعياً لخطورتها. فالتصدي يحتاج إلى أدوات لا تنحصر فقط في الركض إلى الأمير وعرض الشكوى والحصول على التطمينات، او في التعبير عن رفض الإنحراف من على المنابر. هل هناك أدوات أخرى تمتلكها المعارضة الاسلامية ولا نعلمها؟ بالطبع لا أعتقد أن أضافة أدوات التمني و لعل وعسى والتنديد إلى القائمة له جدوى، فهي من أدوات التصدية وليست من أدوات التصدّي!! أنني لست من الداعين إلى العنف لكن عدم التصدي دليل ضعف ونكوص. وستترتب على إطلاق مثل هذه العبارات بدون العمل بها اوضاع وأحوال ستكون فيها المعارضة غير فاعلة لأمد لا يعلمه إلا الله.

إن الدارس للعلوم الإنسانيةً يعلم أن هناك علوماً لإدارة الازمات والصراعات بما فيها السياسية. ومن بين الوسائل المستخدمة، حسب علمي، ما يلي (والقائمة ليست حصرية):

– لعبة كسر العظام (وقد استخدم هذا الأسلوب بكثرة خلال فترة الأحداث المنصرمة)
– لعبة شد الحبل
– لعبة المماطلة والتسويف وشراء الوقت
– لعبة دفن الرؤوس في التراب
– لعبة أبو هريرة (الجلوس على مائدة ... والصلاة خلف ... والصعود)

ولقد اقترحت على أحد القياديين الاسلاميين الشباب في لقاء غير عام تجريب لعبة شدّ الحبل في مقابل لعبة إطلاق البالونات، وهي فترة يهدف فيها كل لاعب إلى سبر الأغوار ليتعرف على قدراته وقدرات خصمه وعلى الإمكانات المتوفرة والمتاحة للأطراف والى الحدود الدنيا والقصوى التي لا يمكن تجاوزها من قِبَل أي طرف. كما تتيح مثل هذه اللعبة التعرف على مَوازين القوى والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها. كان ذلك قبل ما يزيد على الشهرين، ولم تكن الأمور قد ساءت إلى الحد الذي نحن عليه الآن. هل تعرف ماذا كان ردّه؟ (أنك متشائم وأن المشروع الاصلاحي للامير يجب أن لا نشوش عليه، ولسنا بحاجة لما تدعوننا إليه). وكأن الامور السياسية تؤخذ بحسن النية فقط، وكأن مشكلة هذا البلد مع أميرها، وليست مع جهاز تنفيذي متسلط لا يمكن أن يتنازل عن مصالحه بسهولة! وقد خرجتُ من هذا اللقاء ولسان حالي يقول «تبسيطٌ مخلٌ ورؤية غير تحليلية وقاصرة وحرص مشوب بالخوف على منجزات وهمية أو واهمة، وغمط لحق التجربة الوطنية النضالية التراكمية التي لا يمكن اختزالها في عدد من السنوات أو حكرها على أفراد معينين». إن رأيي هذا بالطبع لا ينتقص من إحترامي وتقديري لمن قابلت، لكنني كنت أمارس حقاً عاماً، وبالطبع نحن بشر غير معصومين من الخطأ.

لو ثمّنت المعارضة الاسلامية (الأقدر على التصدي) ما تملكه من أدوات، وما زالت مالكة، تثميناً حقيقياً ووظّفتها ضمن أُطر اللعبة السياسية المتاحة توظيفاً فاعلاً لما ساءت الأمور إلى هذه الدرجة. ولأصبحت في وضع يسمح لها بالمشاركة الفعلية في رسم مستقبل هذا البلد. لكنها وبسبب حرصها على إثبات حسن سيرتها وسلوكها وقعت في سلسلة من الأخطاء الكبيرة. ولكنني أرى أن الوقت لم يفت بعد، وأن للمعارضة ادواراً وادوارا، لكن ليست هذه المعارضة التي نراها ونسمع عنها هذه الأيام، ولكنها المعارضة التي تعرف متى تلبس قفازات الحرير ومتى يكون لها مخالب وقرون و(واير بروش).

نقط البداية كثيرة، وأنتم من أنتم بما تملكون وإخوانكم من تجارب غنية وآراء حصيفة، قادرون على تحديدها حسب أهميتها وأولويتها. لكنني سأنطلق من الشق الآخر من قضية التسويف ضمن ما يسمى «الفترة الانتقالية» لأطرح جملة من الاسئلة: لماذا الفترة الانتقالية؟ ماذا يراد بها؟ من هو المستفيد منها؟ ماذا يراد لنا بليل؟ وكيف توظفها لصالحك؟ أو كيف تقلل من الأضرار المختلقة وتنزع الالغام الموضوعة في الطريق عن قصد؟ في تقديري المتواضع، أنه ربما كانت للأجوبة على هذه الأسئلة دور في وضع التصورات والخطط. ويستدعي الوصول إلى إجابات مناسبة وجهود وعقول ومشاورات.

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠١

٢٤ يونيو

● عبر الجمهور البحريني عن معاناته وامله في مستقبل مشرق خال من صنوف التعذيب والاهانة عبر المشاركة الفعالة في عدد من البرامج للاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. فقد لوحظ اقبال شديد على المرسم الحر الخاص بضحايا التعذيب في مجمع العالي بالمنامة. كما دعت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان لندوة خاصة في ٢٦ يونيو، يتوقع ان يشترك فيها عدد من المهتمين بحقوق الإنسان والاصلاح السياسي.

هذا ودعا أهالي المعامير لندوة بهذه المناسبة ستقام يوم الاربعاء (ليلة الخميس) ٢٧ يونيو، الساعة الثامنة مساء، في مأتم الزهراء. وسيحاضر في الامسية السيد ضياء الموسوي ويدير الندوة السيد يوسف يعقوب. وسيدور الحوار حول مفاهيم حقوق الانسان والمجتمع المدني ومناهضة التعذيب من المنظورين الغربي والاسلامي.

● وفي حديث الجمعة بتاريخ ٢٢ يونيو دعى الشيخ عبد الأمير الجمري «للاعتبار من تجارب الأمم السابقة أو الحاضرة»، مشيرا إلى ان هذا «لا يعني التقليد الأعمى بدون تمييز، كما يفعل بعض شبابنا المراهق الذي ينبهر بالشكل دون الجوهر»، مؤكدا «نحن كإسلاميين لا نتعقّد من ذلك، ولا نتحسّس منه، ولا ينبغي لنا أن نفعل ذلك، فتجارب الأمم ليست حكراً على أحد، مهما سُميت به من أسماء أو عُنونت به من عناوين».

لا زالت الصحافة مسيطرا عليها من فئة لا تعترف بالنَهج الاصلاحي وتحاول استعداء الحكومة للشعب واثارة الاحقاد في اوساط المجتمع ولاتسمح للرأي الاخر بالتعبير عن نفسه.

لا توجد شفافية ولاتوجد محاسبة اثناء الفترة الانتقالية التي تمر بها البحرين. فبدون وجود برلمان او هيئات شعبية (مؤقتة) فأن الشعب يشعر بعدم الارتياح من استمرار سياسات غير صحيحة، مثل تجنيس اعداد كبيرة من خارج البحرين.

لا زال أبناء البحرين لايعاملون بصورة متساوية اثناء تقدمهم للعمل في القطاعات المختلفة، لاسيما وزارتي الدفاع والداخلية وغيرهما من القطاعات الحساسة في الدولة. هذا في الوقت الذي تهدد قضية البطالة بالانفجار مرة أخرى بسبب استمرارها.

● عبر الجمهور البحريني عن معاناته وامله في مستقبل مشرق خال من صنوف التعذيب والاهانة عبر المشاركة الفعالة في عدد من البرامج للاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. فقد لوحظ اقبال شديد على المرسم الحر الخاص بضحايا التعذيب في مجمع العالي بالمنامة. كما دعت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان لندوة خاصة في ٢٦ يونيو، يتوقع ان يشترك فيها عدد من المهتمين بحقوق الإنسان والاصلاح السياسي.

● هذا ودعا أهالي المعامير لندوة بهذه المناسبة ستقام يوم الاربعاء (ليلة الخميس) ٢٧ يونيو، الساعة الثامنة في ٢٦ يونيو. وتعتبر مبادرة الامير في هذا المجال من الخطوات الايجابية التي تضاف للخطوات الاخرى التى اقدم عليها في الاشهر الماضية وبعث من خلالها رسالة واضحة لانتهاجه التصالح والاصلاح لبناء غد مشرق لاهل البحرين. وهناك حاليا ما لا يقل عن ١٢٠٠٠ ضحية تعذيب في البحرين وجميع هؤلاء بحاجة لرعاية ومساندة من الدولة والمجتمع لاعادتهم بكامل قواهم النفسية والجسدية والمادية والمعنوية الى العمل الوطني والتنموي ولضمان عدم عودة سنوات العذاب التي مر بها اهل البحرين منذ حل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥ وحتى الغاء قانون امن الدولة في منتصف فبراير الماضي.

● من جانب آخر اعلنت الحكومة انها سوف تمهل العمالة الاجنبية السائبة مدة ستة اشهر قبل البدء في ترحيل من يطلق عليهم الفري فيزا. وهناك اعتقاد سائد بأن مشكلة البطالة في البحرين سياسية بالدرجة الاولى وثقافية–اقتصادية بالدرجة الثانية. فلازالت هناك فئات متنفذة في اجهزة الدولة لا تود الخير للجميع ولذا فان الدولة تعجز عن توظيف قرابة ٢٠٠٠٠ عاطل بينما يتواجد في البحرين اكثر من ٢٠٠٠٠٠ اجنبي، اي ان العاطلين يمثلون عشرة في المائة من مجموع العاملين الاجانب. بالاضافة لذلك هناك قطاعات واسعة في الدولة يحرم منها ابناء البحرين بينما تفتح للاجانب فرص العمل فيها، مثل وزارتي الداخلية والدفاع. ومن الناحية الثقافية هناك حاجة لحملة وطنية يشترك فيها الجميع لتعميق قيمة العمل في اي مجال كان وترغيب المواطنين للدخول في قطاعات واسعة مكتظة بالاجانب.

● من جانب اخر، تستمر الحوارات بين المواطنين لبلورة برامج سياسية للمرحلة الانتخابية المقبلة. وتتشكل حاليا اتجاهات سياسية مختلفة للتعبير عن القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة البحرينية. وقد طرحت مؤخرا ثلاث مقدمات ومسودات لبرامج تمثل ثلاثة اتجاهات رئيسية في البلاد. فبالاضافة لجمعية الاصلاح والقوى الاسلامية المتمركزة في مدينة المحرق، تواصل جمعية العمل الديمقراطي انشطتها لاستكمال تأسيسها، بينما يتوقع ان تتشكل قريبا جمعية اهلية تمثل الاتجاه الاسلامي الذي تصدره الشيخ عبدالامير الجمري واصحابه الذين خرجوا من السجن قبيل التصويت على الميثاق الوطني. ويتوقع انصار هذه الاتجاهات فتح باب المشاركة امامهم للمساعدة في تنظيم الصفوف حسب مايسمح به القانون وتحديد السياسات وانتخاب القائمين على تنفيذ البرامج المتفق عليها. كما يتوقع ان تتناغم فعاليات المعارضة في الخارج مع التطور السريع داخل البحرين كمقدمة لاعادة تقييم دورها واستراتيجيتها المستقبلية بما يخدم مصلحة البحرين وأهلها.

٢٧ يونيو

● طالبت السيدة ماري روبنسون، المفوض السامي لحقوق الانسان بالامم المتحدة، دول العالم بالتعهد امام مجتمعاتهم بمناهضة التعذيب بشتى صنوفه. جاء ذلك في النداء الذي وجهته في ٢٦ يونيو بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، مشيرة الى ان معاهدة مناهضة التعذيب هي اقل المعاهدات الدولية الست الخاصة بحقوق الانسان من ناحية التصديق عليها.

١ يوليو

● شنت صحيفة «الأيام» في ٣٠ يونيو هجوما آخر على حرية الرأي، واعطت لنفسها حق تفسير معاني الاصلاح وشروطه. فقد هاجمت افتتاحية الأيام –التي يكتبها وزير الاعلام نبيل الحمر– كل من يتحدث عن ضرورة محاسبة المسؤولين عن تعذيب المواطنين في الحقبة السوداء التي عاشتها البحرين منذ حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥ وحتى الغاء قانون أمن الدولة في فبراير الماضي. وقال نبيل الحمر انه يجب «عدم التطرق» في المنتديات العامة إلى محاكمة المسؤولين عن التعذيب، مشيرا بذلك للحوار الذي دار في ٢٦ يونيو اثناء ندوة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عندما تحدث عدد من الحضور عن ضرورة محاسبة المعذبين الذين اذاقوا المواطنين صنوف العذاب. وقال هؤلاء ان بامكان الأمير العفو عنهم بعد محاسبتهم لطي صفحة الماضي، إلا ان ما هو غير مقبول هو استمرار اصحاب الخزي في مناصبهم. وكان احد الحضور قد طالب ايضا باستبدال ملابس واشكال افراد الأمن العام كتعبير عن حسن النية، لان مظاهرهم لازالت تبعث على الشؤم.

وتعتبر هذه القضية من الملفات العالقة التي تحتاج لتعامل مناسب من القيادة السياسية ممثلة بسمو الأمير الذي استطاع القيام بخطوات نوعية اخرى على طريق الاصلاح والتصالح . ولعل من متطلبات الاصلاح تحذير وزير الاعلام ومحاسبته على سوء تصرفاته ومحاولاته المتكررة لاثارة الاحقاد بعد ان هدأت الاوضاع وبدأت تتجه في الاتجاه الصحيح. وهناك عدد آخر من الملفات الهامة التي تقلق المواطنين لاسيما البطالة والتجنيس. وقد عادت الكتابات الجدارية مرة أخرى للبلاد بعد غياب استمر منذ مطلع العام وجميعها يتحدث عن البطالة والتجنيس. فالكتابات الجدارية تتحدث عن امور لايستطيع احد التطرق لها في الصحافة المحكومة بقبضة وزارة الاعلام التي تفرض القيود على الصحافيين الشرفاء وتمنعهم من التعبير عما يدور في المجتمع بصورة حضارية تمكن من بيده القرار الالتفات لما يهم الناس من قضايا حرجة.

● من جانب آخر سمحت الحكومة – بصورة اولية – بتشكيل الاتحاد العام لنساء البحرين. وتعتبر هذه الخطوة الايجابية من أهم القرارات الأخيرة. وكان الأمير قد سمح للعمال بتشكيل نقابة عمالية طالب بها شعب البحرين منذ العام ١٩٣٨. ويتوقع ان تتصدر عدد من المؤسسات الجديدة العمل الوطني في البحرين، لاسيما النقابة العمالية وجمعية حقوق الإنسان والاتحاد العام لنساء البحرين. ويأمل الطلاب ان يسمح لهم بتشكيل الاتحاد العام لطلاب البحرين وان يسبق ذلك ازالة مظاهر الحكم العسكري المفروض على الحياة الجامعية.

● وتعبيرا عن القوة السياسية للمرأة البحرينية سينعقد التجمع النسائي الأول في ١١ يوليو الساعة الثامنة مساء في جامع الصادق بالدراز. وسوف يناقش التجمع النسائي "دور المرأة في المرحلة الراهنة" وسيحاضر كل من المحامية شهناز عبد الله والمحامية جليلة السيد قبل بدء النقاش حول الاليات الاهلية المطلوبة لتفعيل دور المرأة بصورة كاملة.

● وضمن الامسيات الثقافية سيحاضر كل من الدكتور سعيد الشهابي والاستاذ عبد الوهاب حسين والمحامي عبد الله الشملاوي في كرباباد في مساء ١ يوليو بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. وكانت البحرين هذا العام من اول الدول التي بدأت الاحتفالات التي ترعاها الامم المتحدة، وشارك الأمير في كلمة هامة بالمناسبة القيت بالنيابة عنه اثناء ندوة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. كما تستضيف اللجنة الثقافية بنادي سماهيج الدكتور سعيد الشهابي في ندوة بعنوان «دور المعارضة في المرحلة الانتقالية» وذلك في تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء ٤ يوليو بالقاعة الرئيسية للنادي.

● وفي لندن سيعقد نادي الخليج الثقافي ندوة بتاريخ ١٣ يوليو (مساء) عن المسيرة الديمقراطية في البحرين وسيحاضر كل من الدكتور عبد الهادي خلف والدكتور منصور الجمري وسيدير الحوار الدكتور سعيد الشهابي. وسوف تستعرض الندوة التطورات الأخيرة لطرح وجهات النظر التي تدفع باتجاه تعزيز المسيرة الاصلاحية.

٢ يوليو

● عقدت الليلة الماضية بمأتم السنابس ندوة حول ضحايا التعذيب شارك فيها كل عدد من المحاضرين واحتوت على فقرات فنية. فقد قال الدكتور سعيد الشهابي ان جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم طبقا للقوانين الدولية وان من مصلحة البلاد التحقيق في جرائم التعذيب. واستشهد بمقولة للسيد نايجيل رودلي، المقرر الخاص التابع للامم المتحدة حول التعذيب التي قال فيها ان هدف المعذب كسر ارادة الضحية. وناقش مقولة «عفا الله عما سلف، موضحا ان الحكومات سوف تتخلى عن مسؤوليتها القانونية اذا لم تحاكم مرتكبي جرائم التعذيب. وطالب بتحقيق لجان تحقيق في جرائم التعذيب ومشاريع لاعادة تأهيل ضحاياه. اما المحامي عبد الله الشملاوي فقد ناقش القضية من مسألة قانونية. وردّ على مقولة الحكومة بضرورة طي صفحة الماضي وان قرار العفو الاميري الذي صدر في شهر فبراير الماضي يمنع تقديم الشكاوى من قبل ضحايا التعذيب. وقال ان الضحايا دخلوا السجون بينما جلادوهم يتمتعون بالحرية والامن المعيشي. ثم القى الاستاذ محمد عبد علي كلمة حول الموضوع ممثلا لضحايا التعذيب، حيث كان من المعتقلين الذين ذاقوا صنوف العذاب في الزنزانات. وقال ان ضحايا التعذيب ليسوا من تعرض للتعذيب المباشر بل حتى امهاتهم واولادهم وزوجاتهم. وتحدث بلغة اعجبت الحاضرين واعتبرت تعبيرا بليغا عن المستوى الرفيع لابناء البحرين الذين تعرضوا لابشع صنوف التعذيب. وتحدث الاستاذ

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠١

عبد الوهاب حسين مؤكدا على ضرورة محاكمة المعذبين لان ذلك هو الطريق لتحقيق الامن والعدل في البلاد. وتطرق لملف التجنيس بقوة وطالب الحكومة بوقف تجنيس الاجانب فورا. واعقب ذلك عمل فني تمثل بمسرحيتين حول معاناة المعتقلين داخل الزنزانات، وكانت اعمالا مؤثرة دفعت الحاضرين الى البكاء.

٦ يوليو

● لازالت جهات حكومية تفرض السرية بشان اعادة الانتخابات البلدية التي كان شعب البحرين يتمتع بها بين العام ١٩٢٦ والعام ١٩٥٦. فمنذ اعلان الامير في ديسمبر ١٩٩٩ عن اعادة المجلس البلدي والحكومة تراوح في مكانها وتحاول لجنة سرية انشئت منذ ديسمبر ١٩٩٩ فرض قانون للبلديات مناقض للحقوق الدستورية لشعب البحرين. وقد تمكنت المعارضة من الحصول على وثيقة حكومية تتحدث عن انشاء هيئة بلدية فاقدة للصلاحية ومرتبطة بمجلس الوزراء. ويستطيع الوزير المخول الغاء اي قرار صادر عن الاعضاء المنتخبين متى ماشاء. ويبدو ان الاتجاه الحكومي لازال يسير على نهج يسعى لافراغ اي هيئة منتخبة من الصلاحيات المشروعة لها واخضاعها لسلطة مجلس الوزراء. وفي هذه الحالة فأن عدم وجود المجلس افضل من وجوده لانه سيكون عاجزا تماما عن اداء دوره وسيقدم انموذجا للمشاركة الشعبية الوهمية.

● ويستغرب ابناء الشعب من اصرار الجهات الحكومية على سرية المشروع وهو مايخالف مبادئ الشفافية والديمقراطية. كما ان هناك استغرابا من استمرار الحكومة في الحديث عن وجود مخاتير. فنظام المخاتير احيته الحكومة في العام ١٩٥٦ بعد الغاء الانتخابات البلدية، ونظام المخاتير الحالي اسوأ من النظام السابق لانه ليس الا شبكة من النواطير والمخبرين الذين تسعى وزارة الداخلية لتسليطهم على الشعب. ونظام المخاتير اعيد تكوينه في العام ١٩٩٦ في ذروة الاحداث وكان هو وما يسمى بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية مجرد اجهزة اضافية لوزارة الداخلية واذرع لجهاز المخابرات السيء الصيت. والاستغراب الشعبي نابع من تناقض هذه المشاريع البائسة مع الاصلاحات التي اعلنها الامير بعد التصويت على الميثاق والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ولذا فأن ما ورد في جريدة الايام في ٣ يوليو انما يؤكد شكوك المواطنين حول عدم انسجام هذه المشاريع السرية وغير الديمقراطية مع الاصلاحات التي ضحى الشعب من اجلها.

● من جانب آخر، تستمر الحوارات بين الفعاليات السياسية المختلفة لتنظيم الصفوف حسب قانون الجمعيات الذي يتوقع ان يتم تطويره وتغيير المادة ١٨ بحيث يسمح للجمعيات بالنشاط السياسي. وعلى هذا الاساس فانه يتوقع ان تسمح وزارة العمل بتشكيل عدد من الجمعيات التي تمثل الاتجاهات السياسية. وكانت جمعية العمل الديمقراطي التي تمثل التيار الوطني الديمقراطي قد تقدمت بطلب لاشهارها. وطرحت جمعية الاصلاح مسودة برنامجها السياسي. ويتوقع ان يتشكل افراد الاتجاه الاسلامي – الذي تمثله شخصيات مثل الشيخ عبد الامير الجمري وأصحاب المبادرة وغيرهم ضمن جمعية رسمية يتمكن من خلالها طرح برامجه السياسية للامة ومحاسبة القائمين على مسيرة العمل لابعادها عن السلبيات التي قد تنتج عن عدم وجود مؤسسة قائمة على اساس دستوري وتشاوري وانتخابي.

● واستمرارا للندوات العامة ينظم نادي البديع ندوة مساء السبت ٧ يوليو حول حرية التعبير ومستقبل البحرين. ويحاضر في الندوة كل من وزير الاعلام والسيد جمال فخرو والسيد عبد الله البنعلي والمحامية جليلة السيد. كما ينظم مسجد الزهراء بمدينة حمد ندوة حول التجنيس والقانون، يحاضر فيها المحامي عبد الشهيد خلف. وكان قد اعلن مؤخرا عن التجمع النسائي للاول الذي سينعقد في جامع الصادق بالدراز مساء ١١ يوليو.

٧ يوليو

● اجتمع خمسة وثمانون ناشطا سياسيا واجتماعيا في نادي سار يوم الجمعة ٦ يوليو ووافقوا على المضي قدما لتشكيل جمعية لتنظيم النشاط الوطني لعدد من الرموز والجماعات الفاعلة على الساحة البحرينية. واتفق المجتمعون بصورة اولية على الخطوط العامة وعلى اطلاق اسم «جمعية الوفاق الوطني الاسلامية» على التشكيل الذي سيضم رموزا شعبية هامة وانصار عدد من التوجهات الرئيسة الناشطة على الساحة البحرينية. وكان كل من الشيخ الجمري واصحاب المبادرة وحركة احرار البحرين وجماعات فاعلة أخرى قد ساندت فكرة التشكيل الجماعي ضمن قانون الجمعيات الذي يتوقع تعديل المادة ١٨ منه لكي يسمح للناشطين ممارسة عملهم الوطني وطرح برامجهم امام الشعب وانتخاب القائمين على الانشطة بصورة سنوية ومحاسبتهم دستوريا لكي يتطور العمل العام، ويمكن من خلال ذلك ايضا تدريب القيادات الوطنية الجديدة لممارسة دورها في الحياة السياسية والاجتماعية. وهناك عددا من البرامج المطروحة امام الجمعية الناشئة ويتوقع ان تباشر طرحها على الجمهور بعد اكمال عملية التسجيل القانونية لدى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

● من جانب آخر، واستمرارا للانشطة النوعية التي تنظمها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، فقد تم الاتفاق بين الجمعية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة على تنظيم ورشة عمل اقليمية للشباب العربي استعدادا لمؤتمر قمة الشباب التي ستنعقد في جنوب افريقيا قبيل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية (في اغسطس القادم). وسوف تعقد ورشة العمل البحرينية بأشراف ودعم من الامم المتحدة في المنامة خلال الفترة من ٢٨ – ٢٩ يوليو وسوف يحضر هذه الورشة شاب او شابة (اقل من ٣٠ سنة) من كل الدول العربية مع بعض المرشحين لشباب من البحرين . وعلم ان عددا من البحرينيين وغير البحرينيين المختصين في مجال حقوق الإنسان سيديرون الورشة

بيان من لجنة المتابعة والتنسيق بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية (تحت التأسيس)

في يوم الجمعة المبارك الموافق ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٢ هجرية، ٦ يوليو ٢٠٠١ ميلادية اجتمع نفر من المواطنين البحرينين بنادي سار لمناقشة مشروع تأسيس جمعية وطنية ترعى وتؤطر العمل الوطني الإسلامي التطوعي، و تصب في نهاية المطاف في القناة الرئيسة للعمل الوطني التطوعي البحريني، وتوجه طاقات الشباب والمواطنين نحو مشاريع وطنية تعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع، وتحميهم من الضياع والتشتت، وتوجه ولاءهم لراية البحرين وراية الإسلام . وقد قرروا تسمية الجمعية بـ «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» آخذين بعين الاعتبار الهوية الإسلامية والدور الوطني الشامل.

واتفق المؤسسون على الأهداف الأولية للجمعية الآتية: أولاً: تأطير العمل الوطني الإسلامي التطوعي تحت مظلة شرعية يحكمها الدستور والقوانين والأعراف المتبعة في دولة البحرين.

ثانياً: المساهمة في تحقيق وحدة الصف الإسلامي والوطني والتقريب بين المذاهب الإسلامية.

ثالثاً: السعي نحو تنسيق العمل الوطني الإسلامي التطوعي، وتوحيد الجهود الخيرة وجمع الموارد والطاقات المختلفة بالشكل الذي يؤدي للمحافظة عليها من التشتت والتقسيم والهدر ويخدم مصلحة الوطن والمواطنين.

رابعاً: المساهمة في برامج التنمية الشاملة، وبرامج التطوير والتحديث من منظور إسلامي مستنير وتحيق آمال المواطن وتطلعاته في حياة شريفة عادلة آمنة مستقرة.

خامساً: تعزيز دور المرأة وتمكينها من التمتع بكافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

سادساً: دعم القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

وقد تم تضمين الأهداف المذكورة في خطاب طلب التأسيس، وتم استعراضها مع سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد عبد النبي عبد الله الشعلة في اجتماع خاص مع سعادته بمكتبه بالوزارة أثناء تقديم طلب التأسيس بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني من عام ١٤٢٢ هجرية الموافق ١٨ يوليو ٢٠٠١ ميلادية من قبل الوفد الذي تقدم بالطلب. وقد أوضح الوفد حرصه على دعم الجهود الإصلاحية والتنموية لدولة البحرين، ووحدة الصف الوطني، وعدم التمييز والتفريق بين المواطنين، وفتح عضوية الجمعية لكل مواطن يؤمن بأهدافها ومبادئها، ولديه الاستعداد للالتزام العملي بنظامها الأساسي ولوائحها الداخلية بغض النظر عن المذهب الديني الذي يعتقده. كما أكد المؤسسون على أن من أهم أهداف الجمعية التقريب بين المذاهب الإسلامية وهو هدف استراتيجي لن تحيد عنه الجمعية، ومارسه المؤسسون بالفعل من خلال الحوار والتنسيق الإسلامي بين طائفتي السنة والشيعة. وبهذه المناسبة نود أن نشيد بالإنجازات الهائلة التي تحققت من خلال الجمعيات الإسلامية البحرينية، مؤكدين على أهمية التعاون والتنسيق معها، من أجل خدمة الأهداف الوطنية والإسلامية العليا، داعين الله أن يوفقنا وإياهم جميعاً لخدمة الإسلام والمسلمين والعمل جميعاً في صف واحد تحت راية الإسلام، وراية البحرين، في مجتمع ينعم بالأمن والعدل بقيادة أميره وقائد نهضته ومسيرته الإصلاحية سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله تعالى ورعاه وسدد على الدرب خطاه، وأبقاه ذخراً لنا وسنداً لوحدتنا وتماسكنا.

ويسر مؤسسي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أن يشدوا على يد الرموز الوطنية البحرينية الأخرى التي تسعى من جانبها لتأسيس جمعيات وطنية لتأطير طاقات المواطنين وتجميعهم في مجتمع ديمقراطي تحكمه الشفافية في دولة المؤسسات والقانون والعدالة، داعين الله أن يهدينا جميعا سواء السبيل، وأن يوفقنا لخدمة الوطن والمواطنين، ويجنبنا الفرقة والتشتت، ويقينا شرور الشعارات الخادعة، والأهواء الضالة، ويبقينا جميعاً عند حسن ظن القيادة السياسية.

إن أملنا أن تحظى هذه الجمعية بمباركة ودعم كافة أبناء الوطن من أجل تحقيق أهدافها ومبادئها النبيلة لخدمة الوطن وكافة المواطنين، بعيدا عن كل العصبيات المذهبية، والقبلية، والعرقية، وغيرها من العصبيات المذمومة.

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠١

التدريبية حسب مواصفات الامم المتحدة. ويعتبر هذا العمل من أهم الانجازات التي تحققها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي لم يمض على تأسيسها سوى بضعة أشهر لكنها تمكنت في فترة وجيزة من الدخول بقوة في مجال حقوق الإنسان على المستويين المحلي والاقليمي والدولي.

عقدت في السنابس ندوة للحوار المفتوح بتاريخ ٥ يوليو مع الدكتور سعيد الشهابي الذي ابتدأ الحديث بإيجاز نبذة عن تاريخ الصحافة في البحرين معتبرا إن الحديث عن الصحافة البحرينية ذو شجون لانها كانت في طليعة الدول الخليجية وكانت أكثر تحررا من اليوم. فمثلا صوت البحرين (١٩٢٥ - ١٩٥٥) كانت منبرا للآراء المتحررة وعكست بذور نهضة ثقافية. وقال الدكتور الشهابي ان الدستور ينص على حرية التعبير وفصل السلطات الثلاث فمن الضروري اذن فصل السلطة الرابعة (أي الصحافة) عن السلطة التنفيذية. إلا ان الصحافة البحرينية ليست حرة ولا تستطيع أن تنشر إلا بموافقة وزارة الإعلام. ولذا فان الإعلام الحالي لا يمكن وصفه بالإنصاف او الموضوعية رغم أن هناك قدرا من الإنفراج. وطالب الشهابي بالغاء وزارة الاعلام كما هو الحال مع الدول المتقدمة التي لا تخنق الكلمة.

١٠ يوليو

● طالبت السيدة ماري روبنسون، المفوض السامي للامم المتحدة لحقوق الانسان حكومة البحرين بالانضمام الى عدد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. جاء ذلك في رسالة بعثت بها الى صاحب السمو امير البلاد أعربت فيها عن تقديرها لكلمته بمناسبة اليوم العالم للتضامن مع ضحيات التعذيب. وبعد ان اشادت السيدة روبنسون بقرار حكومة البحرين الانضمام الى عدد من اتفاقيات حقوق الانسان مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، طالبت بانضام البحرين الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والعقدين الدوليين المعنيين بالحقوق الاقتصادية والثقافية والعقدين الدوليين المعنيين بالحقوق السياسية والمدنية. كما شجعت دولة البحرين على النظر في المساهمة في صندوق الامم المتحدة الطوعي لضحايا التعذيب وفقاء لنداء الجمعية العامة للامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان وفي الانشطة الاخرى التي يقوم بها مكتب المفوض السامي لتعزيز وحماية حقوق الانسان. وعلم كذلك ان ست منظمات عالمية لحقوق الانسان بعثت رسائل لوزير الخارجية تطالبه بالتصديق على اتفاقية منع ا لتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية والحاطة بكرامة الانسان.

● ومن جهة اخرى ما يزال اللغط يسود الاوساط الشعبية بعد كشف وزارة الداخلية عن ارقام متضاربة حول عدد الذين تم تجنيسهم في السنوات الاخيرة. وكانت وزارة الداخلية قد ذكرت ان حوالي ٨٠ الفا من الاجانب قد تم تجنيسهم خلال الخمسين عاما الماضية، بينما قال الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية المساعد للهجرة والجوازات ان ٤٣ الفا قد حصلوا على الجنسية البحرينية خلال الفترة المذكورة. واعتبرت هذه الارقام غير منسجمة مع الواقع، وان عدد الذين تم تجنيسهم في السنوات الا خيرة يفوق ذلك كثيرا. وكانت المعارضة قد طالبت الحكومة بكشف اسماء المجنسين في الجريدة الرسمية لكي تتضح الصورة. وقد أصبح منظرا مألوفا بادارة الهجرة والجوازات صفوف طالبي التجنيس والشرطة الذين يحمل كل منهم ملفا ضخما باستمارات طلب التجنيس التي أقرتها الحكومة. وهناك خشية كبيرة من طمس هوية البلاد بعملية التجنيس هذه التي تقض المضاجع وتؤرق المواطنين. وكانت أنباء قد رشحت عن تعيين عدد من الاجانب في اللجان الفرعية التابعة للجنة تفعيل الميثاق. ومن هؤلاء الدكتور فؤاد طوقان، وهو استاذ اردني عين بلجنة قانون المطبوعات. ولم تتطرق وسائل الاعلام الرسمية لاعضاء اللجان الفرعية لكي لا تنكشف هذه الحقيقة.

● وعلى صعيد آخر اصيب المواطنون بخيبة أمل كبيرة بعد الاداء الضعيف لوزير الاعلام في الندوة التي شارك فيها بمنطقة البديع يوم السبت الماضي. وكان الوزير يتحدث حول مرحلة ما بعد الميثاق ومعه عبد الله راشد البنعلي الذي لم يوفق هو الآخر في الاداء. فقد تحاشى الاثنان الاجابة على تساؤلات المواطنين حول القضايا الاساسية التي تشغل بالهم مثل التجنيس والشفافية وحرية التعبير. والمعروف ان وسائل الاعلام تدار من قبل الوزير ومعاونيه، ويتدخلون في صغير الامور وكبيرها ويفرضون على الصحف ما يريدون، ويمنعون نشر ما لا يعجبهم. ولا يسمحون لرموز المعارضة بالكتابة او الرد الا نادرا.

ما تزال مشكلة العاطلين عن العمل تقلق المواطنين خصوصا مع غياب سياسة حكومية واضحة لها. وبرغم بعض الخطوات المتواضعة التي اتخذت مثل استدعاء بعضهم وارسالهم الى شركات محلية لتوظيفهم، فقد بقيت القضية معلقة. وبرغم ما قيل عن اتفاق وزارة العمل مع القطاع الخاص على توظيف كل مؤسسة ٣ في المائة من العدد المقرر توظيفه ضمن برنامج التوظيف والتدريب البالغ ٢٠٠٠ باحث عن عمل خلال العام، فما تزال الحكومة ترفض تغيير سياساتها التوظيفية، وما يزال الاجانب يشكلون نسبة كبيرة في القطاع العام. وقد عبّر الكثير من العاطلين عن انزعاجهم من استمرار مشكلتهم برغم التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر عن مسؤولين يتظاهرون فيها باهتمامهم بالمشكلة. ولا يمكن التكهن بمدى نجاح الخطة المذكورة التي طرحتها الوزارة على القطاع الخاص.

١٢ يوليو

● أصدر وزير الاعلام، امرار بمنع نشر اي نقد لادائه الهزيل في الندوة التي عقدت مساء السبت الماضي بمنطقة البديع. وكان هناك اشمئزاز واسع لضعف اداء نبيل الحمر في الندوة، اذ فشل في طرح اية وجهة نظر ذات قيمة في تلك الندوة. وعندما انتقد بعض الصحافيين اداءه المخجل أصدر اوامره بمنع نشر اي من تلك الانتقادات. وتنفيذا لتلك الاوامر لم ينشر العمود اليومي للصحافي علي صالح يوم الاثنين الماضي بسبب لغته النقدية لاداء نبيل الحمر. وأصدر الوزير تعليماته لجريدتي «الايام» و «بحرين تريبيون» بعدم نشر اي خبر حول انشطة المنظمة البحرينية لحقوق الانسان. ويعتبر نبيل الحمر أضعف وزير للاعلام شهدته البلاد منذ اكثر من ربع قرن، فهو يفتقر للخبرة الاعلامية والكتابة الصحفية الرزينة، وتقتصر امكاناته على تنفيذ الاوامر التي تصدر اليه من الجهات السياسية والامنية. واشتهر الحمر بكتاباته التي شتم فيها ابناء البحرين بأسلوب لاذع خلال الانتفاضة المباركة، وبعض ا لمسؤولين الخليجيين بلغة تفتقر الى الاحترام واللباقة. وكان وزير الاعلام قد تدخل الشهر الماضي شخصيا لدى بعض الجهات الاعلامية الدولية لنشر تصريحات مختلقة على لسان السيد علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، حول سياسة التوظيف الحكومية. وقد رفع هذا المواطن قضية قضائية ضد الجريدتين الرسميتين اللتين نشرتا التصريحات المختلقة التي أطلقها الوزير.

● ومن جهة اخرى، عبّر المواطنون عن قلقهم ازاء تصاعد الدور المدمّر الذي يمارسه عناصر جهاز التعذيب خصوصا في مجال تفتيت الصف الوطني. ويدرك المراقبون وجود ايد خفية لهذا الجهاز السيء الصيت تسعى لتحريك الخلافات بين ابناء الوطن باثارة قضايا هامشية ولكنها حساسة تؤثر سلبا على صلابة الموقف الوطني المتماسك وتشغل الرأي العام بأمور جانبية. ويركز جهاز التعذيب في اساليبه على اثارة النعرات الطائفية وذلك لشغل المواطنين بها واثارة مشاعرهم تجاهها. وقامت عناصر الجهاز في الايام القليلة الماضية بتوزيع قصائد تهاجم قطاعا كبيرا من المواطنين ومنشورات بأسماء مختلقة تتعرض للمعتقدات وتثير المشاكل بين المواطنين. ولوحظ ان الحرس القديم أصرّ على نشر بعض تلك المنشورات عبر الانترنت والفاكس. ويتوقع استمرار تلك المحاولات وذلك لمنع التركيز على جرائم التعذيب التي ارتكبها أفراد ذلك الجهاز بحق ابناء البحرين. وناشدت المعارضة المواطنين الالتفات الى خطورة الوضع والانتباه الى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والابتعاد عن اسباب التفتت والتنازع غير المجدي.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «الرأي العام» الكويتية مقالا للدكتور سامي الخالدي بعنوان: «البحرين ودسترة الصراع» جاء فيها ان الانفتاح السياسي الذي تعيشه البحرين اليوم كان نتيجة عدد من العوامل منها: الانتفاضة الشعبية العارمة التي عمت أغلب مناطق ا لبحرين، والنزاع الحدود بين قطر والبحرين، قراءة أمير البحرين لارهاصات الاحداث ومسار الانتفاضة واقتناعه بحتمية التغيير، والتوجه العالمي نحو الحرية واحترام حقوق الانسان. وانتهى المقال الى القول: «ان الطريق الامثل للعلاقة التنافسية وتعدد الاجتهادات بين الحاكم والمحكوم لحسم الصراع، ايا كان اتجاهه ومساره، يكمن في تأطير تلك العلاقة بصمام الدستور».

● وعلى صعيد آخر علم ان الجمعية البحرينية لحقوق الانسان بالاتفاق مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان سوف تنظم ورشة عمل اقليمية للشباب العربي للاعداد لمؤتمر قمة الشباب الذي سيعقد في جنوب افريقيا قبل انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وسوف تعقد ورشة العمل هذه المنامة يومي ٢٨ و ٢٩ من هذا الشهر، وسيحضرها عدد من الناشطين العرب مع بعض البحرينيين.

١٦ يوليو

ذكرت مصادر مطلعة ان وزير الاعلام اصدر اوامر صارمة بعدم مناقشة القضايا السياسية في تلفزيون البحرين قائلا: «كفانا سياسة»، ودعا الى الاهتمام فقط بالبرامج الترفيهية والفنية. وأصدر اوامره بوقف عرض بعض الحلقات التي سجلت ضمن برنامج «استكمالا للحوار» الذي يعده راشد الجودر ويقدمه غازي عبد المحسن. وكانت آخر حلقة أذيعت قبل عدة أيام وناقشت «تجربة الديمقراطية في البحرين». وقد غضب وزير الاعلام غضبا شديدا من بث هذه الحلقة، وأصدر اوامره بعد اجراء حوارات كانت مقرة سلفا مع القطاع النسائي، وكذلك العديد من البرامج الحوارية التي تناقش قضايا الشأن العام.

● وعلم كذلك ان الجريدتين الرسميتين المحليتين رفضنا نشر مقالات بعث بها بعض المواطنين تتطرق للقضايا المهمة التي تواجه شعب البحرين وفي مقدمتها تجنيس الاجانب والمرتزقة وموضوع البطالة. وعلم ان هذا الرفض جاء تنفيذا لأوامر وزارة الاعلام. وهناك الآن قلق من ان يصبح وزير الاعلام وسياساته التي تقمع حرية التعبير سببا لانتقادات دولية للبحرين خصوصا من قبل الجهات الناشطة في مجال حرية التعبير. واستبعدت المعارضة ان يكون الوزير قادرا على ممارسة سياسة اعلامية انفتاحية بعد ان قضى الشطر الاكبر من حياته عنصرا متقدما في صفوف الحرس القديم.

● وتسود حالة من الاستغراب الشديد من التعاطي الحكومي مع قضية البطالة وسبب هذا الاستغراب استمرار رفض الحكومة توظيف المواطنين من العاطلين بوزارتي الداخلية والدفاع وهما اكبر وزارتين توظفان المرتزقة والاجانب. ولم يعرف ان الوزارتين غيّرتا سياستهما حول التوظيف. وبرغم التصريحات التي صدرت عن بعض المسؤولين حول

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠١

توجه النية لتوظيف المواطنين بهاتين الوزارتين فقد رفضت طلبات كثيرة قدمت مؤخرا من قبل بعض المواطنين لهاتين الوزارتين. كما ان جامعة البحرين هي الاخرى تصر على استبعاد المؤهلين من البحرينيين من المناصب المتقدمة لتحل محلهم بعض الاجانب. ولم يعد خافيا ان حكومة رئيس الوزراء ما تزال ملتزمة بمبدأ «التوظيف على اساس الولاء وليس الكفاءة».

● وما تزال هذه القضايا تتفاعل وطنيا على نطاق واسع. ففي خطبة الجمعة الماضية تطرق خطباء المساجد لعدد منها بقدر من الايضاح. وتطرق الشيخ الجمري لموقف وزارة الداخلية الذي اتسم بالصمت حيال هذ القضية في ما عدا التصريح الذي ادلى به الاسبوع الماضي وكيل الوزارة لشؤون الهجرة والجوازات، الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة. وقال الشيخ الجمري: «لا يجوز اطلاقا ونحن نعيش عصر الشفافية ان تلتزم الوزارة الصمت في موضوع بات هو الشغل الشاغل للناس... ان من الافضل ان تتعامل الوزارة مع هذا الملف بشيء من الشفافية على غرار ما فعلت وزارة العمل مع قضية العاطلين من مقابلات ولقاءات تلفزيونية وصحافية». اما علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، فقد عرض في مقاله الذي نشرته صحيفة «اخبار الخليج» احصاءات رسمية لعدد العمالة الاجنبية منذ العام ١٩٥٩ عندما كانت نسبتها حوالي ثلث القوى العاملة الكلية، بينما اصبحت الآن بحدود ٦٠ بالمائة. وتطرق كذلك لموضوع «فري فيزا» وطالب وزارة العمل «باستخدام كافة السبل للقضاء على هذه الظاهرة التي ليس لها اي تفسير سوى المتاجرة بقوة عمل العمالة الاجنبية».

اتسمت الندوة التي نظمها نادي الخليج الثقافي في لندن مساء الجمعة الماضية بقدر من الصراحة والشفافية في ما يتعلق بمعوقات الديمقراطية في البحرين. وشارك في الندوة كل من الدكتور عبد الهادي خلف والدكتور منصور الجمري اللذين طرحا نظرتيهما لما يجري في البلاد ومواقف القوى ذات الصلة. وحضر الندوة عدد من السياسيين والصحافيين والاكاديميين. وقد تحدث الدكتور منصور الجمري عما يعتبره من دوافع للأمل، وما يراه من مبررات لليأس، معتبرا ان الاصلاحات التي قام بها سمو الامير تستحق الدعم برغم معارضة الحرس القديم لتلك الاصلاحات. اما الدكتور عبد الهادي خلف فقد بدا أقل تفاؤلا ازاء الوضع ولاحظ غياب الشفافية من جانب الحكومة في ما يتعلق بعدد من القضايا الحساسة مثل البطالة والتجنيس وموقع افراد العائلة الحاكمة. ورأى ان من مصلحة المعارضة رفع سقف المطالب، بينما تسعى الحكومة لخفض ذلك السقف. وحضر الندوة ممثلون عن سفارات عربية واجنبية.

١٨ يوليو

● أصدر جهاز التعذيب البحريني قرارا بقمع حرية التعبير بعد اقل من ستة شهور من البدء بتنفيذ المشروع الاصلاحي لسمو الامير. فقد نشرت الصحف الرسمية يوم امس تصريحات على لسان «مصدر مسؤول» بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة التي يرأسها الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، نجل وزير الداخلية، تمنع عقد ندوات الحوار التي انتشرت مؤخرا الا بترخيص من وزارة الداخلية. ونسبت الى المصدر قوله: «نود ان نؤكد ضرورة الالتزام بما يلي: ان تقوم الجهة المنظمة للندوة قبل فترة كافية بابلاغ الجهات المختصة برغبتها في الحصول على الترخيص الخاص بعقد الندوة، اعلان مكان عقد الندوة والمشاركين فيها، يجب ان يكون موضوع الندوة واضحا وعلنيا، الالتزام بالقانون وبالانظمة وعدم الخروج على روح الميثاق الوطني ومباديء الدستور. وجاء هذا القرار الذي يعتبر بداية انقلاب خطير على المشروع الاصلاحي بعد اقل من شهر على عقد ندوتين مهمتين طالب المشاركون فيهما بالتحقيق في جرائم التعذيب ومعاقبة مرتكبيها. وعلى الفور بدأت عناصر ذلك الجهاز المقيت الذي أسسه ايان هندرسون في العمل ضد الانفتاح. وقد تم منع جهاز التعذيب قبل اسبوعين عقد ندوة كانت مقررة بنادي كرزكان .

وخلال الحقبة السوداء التي سيطر فيها جهاز التعذيب على البلاد قمعت حرية التعبير والتجمع بشكل رهيب، وفرض على المواطنين الحصول على رخص من وزارة الداخلية لعقد الندوات والاجتماعات العامة. وتنفس المواطنون الصعداء خلال الشهور الستة الاخيرة بعد ان رفعت القيود القمعية على حرية التعبير والتجمع. ولكن لوحظ في الاسابيع الاخيرة عودة العقلية القمعية في الوسط الحكومي، خصوصا منذ تعيين وزير الاعلام الحالي في منصبه الذي أصبح يمارس قمع حرية التعبير بشكل بشع جدا. ويأتي قرار «المصدر المسؤول» الذي يعبّر عادة عن موقف جهاز التعذيب ليوجه صفعة قوية للمشروع الاصلاحي الذي طرحه سمو الامير.

وبسبب قرارات وزير الاعلام بمنع «التدخل في السياسة» لوحظ عزوف كتّاب الاعمدة عن التطرق للقرار القمعي المذكور، في ما عدا السيد علي صالح الذي اعتبر في عموده بجريدة «أخبار الخليج» تصريحات «ألمصدر ا لمسؤول» بمنع عقد الندوات بدون موافقة جهاز التعذيب «غير قانونية ومخالفة لمواد ومبادي ءالدستور والميثاق». ووصفها بانها «ضوابط جاءت لتقييد حرية عقد الندوات وفق رغبات خاصة من جهة غير معلومة وغير مخولة قانونا للقيام بهذه المهمة». وأضاف انها «جاءت او وضعت او حددت من «مصدر مسؤول» في المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وبالتالي فهي ليست قانونا ولم تصدر بقانون حسب المباديء التي تقوم عليها الدولة». وبعد مناقشة عدد من المواد القانونية بهذا الخصوص قال: «ان عقد الندوات العامة لا يحتاج الى تصريح ولا حتى الى قرار او موافقة اي جهة كما تقول ضوابط «المصدر المسؤول»، وانما تحتاج فقط الى مراعاة القانون في حالة وجوده».

وأهابت المعارضة بسمو الامير منع هذا التدخل السافر من جهاز التعذيب لقمع الحريات العامة، وترك المجال للقضاء ليأخذ مجراه فيما لو كان هناك انتهاك لدستور البلاد.

١٩ يوليو

● تقدم يوم امس ممثلون عن قطاع كبير من التيار الاسلامي في البلاد بطلب ترخيص لتأسيس جمعية باسم «جمعية الوفاق الوطني الاسلامية»، وهي خطوة لها دلالات سياسية كبيرة. وكان من بين هؤلاء كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والسيد فيصل جواد، والمهندس جواد فيروز والدكتور جاسم حسين والدكتور احمد ضيف والشيخ حسن سلطان. وقد استقبلهم وزير العمل وناقش معهم طلب التأسيس ووعد بتحويله الى الديوان الاميري ومجلس الوزراء. وافاد بيان أصدره القائمون على الجمعية ان من بين اهدافها دعم المشروع الاصلاحي الذي يقوده الامير وترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية والمساهمة في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وذكر بيان الجمعية ان من بين المؤسسين التسعين علماء دين مسلمين ومحامين واكاديميين ورجال اعمال وصحافيين. وقال وزير العمل ان اجراءات التأسيس ستأخذ خطواتها الطبيعية وفقا لما هو مقرر حسب القانون مع ضرورة انفتاح الجمعية على جميع المواطنين بمختلف مذاهبهم الدينية وشرائحهم الاجتماعية. وتهدف الجمعية كذلك الى تنمية الوعي الوطني بالشأن العام وحقوق الانسان ودولة القانون والحياة الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية. كما تهدف الى مساعدة المواطن على فهم الاحداث وتحليلها واتخاذ المواقف الايجابية السلمية بشأنها. وكذلك التعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية والاهلية بشأن هموم الشارع البحريني وقضاياه ومطالبه المشروعة، اضافة الى اشاعة الفضيلة وقيم الاسلامي الخيّرة. وتهدف كذلك الى تعزيز قيم التشاور والحوار وقبول التنوع والاختلاف السياسي ونبذ التفرقة والتمييز العرقي والطائفي وتمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها الاجتماعية والسياسية. وقد اهتمت وكالات الابناء بخبر التأسيس وبثته وكالة انباء رويترز بالاضافة الى وسائل الاعلام المحلية والصحف الخليجية الاخرى ومن بينها جريدة «الشرق الاوسط» السعودية.

● وكان الاجتماع التشاوري الاول لمؤسسي الجمعية قد عقد يوم الجمعة ٦ يوليو الجاري حيث تم فيه استعراض ومناقشة اهداف الجمعية والاتفاق على اسمها. وتم خلال الاجتماع نفسه انتخاب لجنة المتابعة والتنسيق ولجنة صياغة النظام الاساسي واللائحة الداخلية.

● وعلى صعيد آخر هناك استياء كبير من ضعف الاداء الاداري وتداعي الخدمات بدائرة الهجرة والجوازات، وهي ظواهر تزامنت مع حملة التجنيس السياسي التي تصاعدت في الشهور الاخيرة. وقد واجه المواطنون الذين تقدموا بطلب الحصول على جوازات سفر في الشهرين الماضيين صعوبات كبيرة جدا، وما يزال الوضع مترديا برغم الاحتجاجات المتكررة من المترددين على الدائرة. وتفتقر اجراءات الحصول على جوازات السفر لاية تعليمات مكتوبة. وليس هناك تنظيم لمقابلة المتقدمين بالطلب، بل هناك فوضى تبدأ منذ دخول باب الدائرة وتتكرر عند كل نقطة على الطريق الشائك لاصدار الجواز. وبرر الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات ذلك التخلف بعدم توفر الامكانات المطلوبة. وقال الشيخ راشد في مؤتمر صحافي يوم امس: ان هناك توسعات في مباني الادارة العامة للهجرة والجوازات ستنتهي قبل نهاية هذا العام تشمل توسعة صالات استقبال الجمهور. كما ان هناك مشروعا لبناء مبنى ضخم للهجرة والجوازات بمدينة حمد. وأشار أيضا الى ان مسألة التجنيس امرها متروك للدولة والسلطة المختصة وفق احكام قانون الجنسية. وادّعى انه لا يمكن غلق باب التجنيس نهائيا لأن معنى ذلك الغاء القانون وهذا لا يجوز. واضاف ان اكثر الدول اكتظاظا بالسكان بها قوانين للجنسية مثل الهند والصين. وأشار الى ان منح الجنسية بمادة هدفه تعريفي فقط دون المساس بالمساواة في الحقوق والواجبات. ومع ذلك يجري الآن طبع جوازات سفر جديدة بدون الإشارة الى اي مادة. وقال ان بامكان من يريد الاطلاع على ارقام التجنيس الحصول عليها بسهولة. وناشدت المعارضة بكشف ملفات التجنيس ووقف العملية فورا، كما شككت في استعداد المسؤولين لكشف الملفات كلها، خصوصا في ضوء الارقام المغلوطة التي نشرتها الوزارة قبل اسبوعين حول اعداد من تم تجنيسهم، وهي أرقام بعيدة عن الواقع.

ناشدت المعارضة اصحاب الاقلام الكف عن اثارة اللغط والفتنة بالتشكيك في نوايا المواطنين واهدافهم وتضخيم الفوارق الطبيعية بين ابناء البحرين. وقالت ان المسؤولية تقتضي من هؤلاء التطرق الى ما هو مشترك من هموم بين ابناء الوطن الواحد والكف عن طرح الافكار التي لا تخدم الصف الوطني والتي تتحرك في اطر قديمة تجاوزها الزمن وقضى عليها وعي ابناء البحرين. واهابت بمن لديهم حس وطني مناقشة الوضع السياسي بمسؤولية وتوازن، وطرح مطالب الشعب بوضوح، وتكريس مفاهيم الأخوّة ووحدة الصف والتقليل من الفوارق السياسية والمذهبية بدلا من تضخيمها.

٢٣ يوليو

● عمّت موجة من السخط في الاوساط الشعبية ضد التصريحات التي أطلقها نبيل الحمر، احد رموز الحرس القديم، ووزير الاعلام حاليا، لصحيفة «الحياة» السعودية. ولاحظ المراقبون تناقضات واضحة في تلك التصريحات تعكس ضعفا ذاتيا في استيعاب الحقائق.فمن جهة ادّعى «ان عملية التجنيس في الآونة الاخيرة تسارعت لحسم ملفات

يوميات البحرين في شهر يوليو ٢٠٠١

الذين لم يحصلوا بعد على الجنسية»، لكنه رفض مطالب المعارضة بالشفافية التي تتطلب نشر اسماء الذين يتم تجنيسهم في الجريدة الرسمية، ومبررات ذلك التجنيس. واتهم المعارضة بالطائفية برغم ان اغلب سكان البحرين بشيعته وسنته يرفضون التجنيس السياسي المتواصل. ثم ارتكب خطأ فظيعا عندما رفض محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب منتهكا بذلك القوانين الدولية التي تفرض على الحكومات القيام بذلك. وناقض الوزير نفسه عندما تعرض للانتفاضة الشعبية والاسلوب القمعي الذي اتبعته السلطات الامنية لمواجهة ابناء البحرين قائلا: «ان الدولة التزمت القانون في مواجهة تلك الاحداث». فاذا كانت اجهزة الامن والشغب قد التزمت القانون فلماذا يرفض ان يحاكموا وفق الدستور البحريني؟ واتهم المعارضة بانها «استمرت ضمن الغرف المظلمة» وتحدّته المعارضة ان يسمح بنشر المقالات التي لا تعجبه وان يلغي رقابته وتدخلاته الشخصية في ما ينشر وما يمنع. وتطالب المعارضة بالسماح باصدار مطبوعاتها داخل البلاد وسوف تلتزم بدستور البلاد بشكل كامل، وعلى الوزير ان يقرر ما اذا كانت الحكومة التي يعمل بضمنها مستعدة للسماح بالرأي الآخر، وقالت انه ليس هناك اليوم من يعمل داخل الغرف المظلمة، فرموز المعارضة داخل البلاد وخارجها معروفون بأسمائهم وصورهم. واستغربت المعارضة من عدم لباقة الوزير وهبوط منطقه في الوقت الذي يفترض فيه ان يكون محايدا في السياسات والمواقف والتصريحات. واعتبرت المعارضة ان سياسات نبيل الحمر الاعلامية تتناقض جملة وتفصيلا مع روح البرنامج الاصلاحي الذي طرحه سمو الامير وانه وامثاله يسعون بكل جهدهم لافشال التجربة.

● ومن جهة اخرى ما يزال اللغط يدور حول عقد الندوات والنقاشات الموضوعية، بعد صدور قرار عن «مصدر مسؤول» يعتقد انه تابع لجهاز الامن السيء الصيت، بمنع عقد اية ندوة بدون موافقة ذلك الجهاز. ويصدر ذلك الجهاز قراراته عبر المؤسسة العامة للشباب والرياضة التي يرأسها نجل وزير الداخلية المحسوب على الحرس القديم. وكان الشيخ الجمري قد تعرض في خطبة الجمعة الماضية لذلك القرار القمعي بالرفض. وقال في تصريح لوكالة انباء رويترز قبل توجهه الى الاردن يوم امس الاول: «هذا القرار غير مناسب ولا يتماشى مع روح الدستور وروح الميثاق البحرينيين». واعتبر القرار «تعطيلا للحركة الفكرية وكبتا ومحاربة للحرية الفكرية التي ينص عليها الدستور والميثاق». وقد اهتمت وكالات الانباء وبعض الجهات الاعلامية مثل محطة «الجزيرة» بتصريحات الشيخ الجمري وبثتها بشيء من التفصيل، الامر الذي أثار حفيظة السلطات، فأصدرت بيانا قالت فيه «ان الحكومة تسعى لتنظيم الندوات وليس لالغائها»، معتبرة ان حرية التعبير تحتاج الى اجازة رسمية. وقال مسؤول بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة ان المؤسسة طلبت من الاندية عقد الندوات «حسب التراخيص التي يتطلبها القانون وتنطلق من روح الميثاق، وتعمل بروح الاسرة الواحدة بعيدا عن الطائفية والعرقية» ولفتت ا لمعارضة الى التصريحات الطائفية التي أطلقها وزير الاعلام لجريدة «الحياة» وطالبت الحكومة بمحاسبته على توجهاته التي اساءت لسمعتها، وتوضيح موقفها مما قاله نظرا لخطورته وتناقضه مع المشروع الاصلاحي لسمو الامير.

٢٥ يوليو

● أشاد وزير الخارجية البريطاني بالتعاون بين البحرين وبريطانيا وذلك بعد لقائه بسمو الامير في لندن يوم امس الاول. وجاءت هذه الاشادة من قبل جاك سترو بقوله: «يا صاحب السمو الملكي انني تشرفت بتوقيع مذكرة التفاهم بين بلدينا، وانني أتطلع الى متابعة تنفيذها خلال الاشهر القادمة». وأضاف: «لقد سعدت كثيرا لتوقيع اتفاقية التفاهم نيابة عن حكومة المملكة المتحدة مع مملكة البحرين». وقال الوزير البريطاني: «انني أعلم جيدا بالعلاقات المتينة والتاريخية والحميمية التي تجسد التعاون في مجال التكنولوجيا المعلومات، هذا التعاون الذي يعود الى قرون طويلة بين بلدينا». وبهذه الاشادة يتضح ان بريطانيا قررت وصف البحرين بالمملكة، وهي المرة الاولى التي يستعمل فيها هذا المصطلح بشكل رسمي من قبل وزير خارجية دولة كبرى. ووفق البروتوكول المتبع في مثل هذه الحالات فلا بد ان تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع حكومة البحرين بشأن استخدام هذه التسمية. وكان الامير قد أعلن في وقت سابق بان تحويل البحرين الى مملكة لن يتم الا بعد الانتخابات البرلمانية التي قيل انها قد تتأخر حتى العام ٢٠٠٤.

● ومن جهة اخرى علم من مصدر مطلع ان رئيس الوزراء قرر تأجيل الانتخابات البلدية الى ما بعد انتخابات المجلس الوطني، اي بعد ثلاث سنوات على الاقل من الآن. واضاف المصدر ان هذا ليس قرارا نهائيا لكنه الخيار المرجح في الوقت الحاضر. وكان رئيس الوزراء قد حاول قبل عامين الالتفاف على المطالب الشعبية باعلان اجراء الانتخابات البلدية، لكن المشروع الاصلاحي الذي طرحه سمو الامير تجاوز ذلك. وهناك استغراب كبير للصمت المطبق حول الانتخابات البلدية بعد البهرجة الاعلامية الواسعة التي صاحبت الاعلان الحكومي بشأنها.

● وفي الوقت نفسه ما يزال قرار مصادرة حرية التعبير المتمثل بعرقلة تنظيم الندوات الشعبية يفرض نفسه على المواطنين، حيث اصبح مصدر قلق كبير لذوي الاقلام النظيفة. وقد تطرق الاستاذ غسان الشهابي في عموده بجريدة «اخبار الخليج» لهذا الموضوع منتقدا «المصدر المسؤول» الذي أطلق التصريح قائلا: «لو قدّر للمصدر المسؤول ان يستقبل من أمره ما استدبر لما أطلق هذا التصريح، لانه بذلك يكون هو نفسه قد خرج عن روح ومبادئ الدستور والميثاق اللذين ينصان على كفالة حرية التعبير لكل مواطن، وترك الامر بعد ذلك للقضاء ليرى رأيه في أية مخالفة».

● وبمناسبة مرور الذكرى الثلاثين على الانسحاب البريطاني من البحرين سوف يقيم نادي الخليج الثقافي في لندن في ١٦ اغسطس محاضرة بعنوان: «بريطانيا والخليج بعد ثلاثين عاما على الانسحاب». وسوف يلقي المحاضرة شخصية بريطانية معروفة في الوسط العربي. ويتوقع تنظيم بعض الفعاليات بالمناسبة في البحرين. وكانت بريطانيا قد انسحبت من البحرين في ١٥ اغسطس ١٩٧١، وقبل الانسحاب كانت ايران قد تخلت عن مطالبتها بالبحرين، فأصبحت دولة مستقلة وانضمت في العام نفسه الى منظمات دولية واقليمية.

● وكانت صحيفة «الصنداي تلغراف» البريطانية قد نشرت في عددها يوم الاحد الماضي مقالا حول زيارة سمو امير البلاد الى لندن. وجاء في المقال تحليل لاوضاع البحرين والفترة العصيبة التي مرت بها والمشروع الاصلاحي الذي طرحه الامير. وقالت الجريدة: «ان زيارة الامير ستكون الاولى التي لم يتحتم على امير البحرين فيها ان يعتذر لسجل بلاده حول حقوق الانسان لدى زيارته الغرب منذ ان حل والده البرلمان في ١٩٧٥ بعد اربعة اعوام من نيل الاستقلال من بريطانيا». واضاف المقال: «ادى التعاون القوي مع بريطانيا بعد الاستقلال الى قيام دولة تصل نسبة التعلم فيها الى ٨٥ بالمائة من السكان، وهي اعلى نسبة في اية دولة عربية. واعطتهم بريطانيا كذلك ايان هندرسون، وهو ضابط سابق في قوات الشرطة الكينية قبل الاستقلال. وقد ترأس القسم الخاص في البحرين منذ ١٩٩٦ حتى «تقاعده» المفاجيء قبل عامين، الذي كان جزءا من نظام امني يعمل فيه بحرينيون واتهم بتعذيب السجناء السياسيين. ويريد الشيخ حمد إسدال الستار على تلك الحقبة». وجاء في المقال: «ان الطموح لبرلمان منتخب ما يزال متواضعا وفق المعايير الغربية، فالاحزاب السياسية ما تزال ممنوعة وتتم التعيينات الوزارية من قبل الامير من خارج الاعضاء المنتخبين. لكنها خطوة كبيرة للبحرين وحركة مقلقة لبعض الانظمة الاكثر رجعية في الخليج».

٢٧ يوليو

● حددت لجنة المتابعة والتنسيق التابعة لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية (تحت التأسيس) في بيان لها ستة اهداف اولية للجمعية هي: تأطير العمل الوطني الاسلامي التطوعي باطار الدستور والقوانين والاعراف المتبعة في البلاد، العمل لتحقيق وحدة الصف الاسلامي والوطني، السعي نحو تنسيق العمل الوطني والاسلامي التطوعي، المساهمة في برامج التنمية، تعزيز دور المرأة ودعم القضايا العربية والاسلامية. وقالت ان هذه الاهداف تم تضمينها في خطاب طلب التأسيس، وعرضت كذلك على وزير العمل والشؤون الاجتماعية في اجتماع خاص بمكتبه. واعرب مؤسسو الجمعية عن تشجيعهم «للرموز الوطنية البحرينية الاخرى التي تسعى لتأسيس جمعيات وطنية لتأطير طاقات المواطنين وتجميعهم في مجتمع ديمقراطي تحكمه الشفافية في دولة المؤسسات والقانون والعدالة». وقد قدم طلب التأسيس في ١٨ يوليو ٢٠٠١.

اثارت تصريحات نبيل الحمر، وزير الاعلام، يوم امس مخاوف المواطنين من طبيعة التركيبة السياسية في البلاد في اطار المشروع الاصلاحي. فقد قال ان البحرين «ليس فيها معارضة شيعية او سنية، وان هذا التعبير خارج عن المفاهيم المتعارف عليها في البحرين». واعتبر الوزير ان الحديث عن وجود معارضة «يغرس مفاهيم التجزئة للشعب والوطن الواحد». واستغرب المراقبون سلبية الوزير تجاه هذا الموضوع الذي يعتبر من اولويات العمل الديمقراطي في اي بلد، حيث لا ديمقراطية بدون معارضة، وان الديمقراطية تعني في جوهرها السماح بالرأي الآخر المخالف لوجهة نظر الحكومة. واذا منع هذا الرأي فلا وجود للديمقراطية، ولا معنى لما يقال عن الوضع الجديد الانفتاحي في البحرين الذي كان المواطنون يأملون بأن يكون قد أسدل الستار على الحقبة السوداء التي رفض الحرس القديم خلالها بالسماح للرأي الآخر، وفرض على البلاد حالة استبداد واسعة. وكان السيد نبيل الحمر احد الذين شاركوا في قمع الحريات ودافعوا عن انتهاكات حقوق الانسان، وما يزال يمارس هذا الدور.

● وعلى صعيد آخر هناك مطالبة واسعة بالاسراع في التخلي عن مشروع مجلس الشورى وتحديد. موعد انتخابات المجلس الوطني وفق دستور البلاد. وكان ولي العهد، احد اهم اقطاب التيار الاصلاحي في الحكومة، قد استقبل ظهر امس رئيس مجلس الشورى وعددا من اعضاء المجلس بمناسبة انتهاء دورته السنوية. وبرغم اشادة ولي العهد بالمجلس فهناك شعور عام بعبثية هذا المجلس جملة وتفصيلا وعدم جدوى وجوده اصلا، بالاضافة لكون ذلك الوجود انتهاكا صارخا لدستور البلاد. وبدلا من السماح باستمرار المجلس هناك مطالبات للحكومة باظهار شيء من الجدية ازاء الاصلاحات السياسية التي كثر الحديث عنها، وتحديد موعد البدء باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ستة وعشرين عاما. واقترحت المعارضة ان تستغل الحكومة الذكرى السادسة والعشرين التي تحل في ٢٥ اغسطس المقبل لاعلان الغاء القرار ا لمشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، واصدار قرار اميري بعودة الحياة البرلمانية.

● ومن جهتهم استمر رموز الحرس القديم في تثبيت مواقعهم الاساسية وفي مقدمتها وزارة الداخلية. فقد اعلن يوم امس ان «الوزارة ستقدم كل دعم ورعاية الى المخلصين من رجال الامن». جاء ذلك خلال تكريم وزير الداخلية عددا من من عناصر الوزارة. واكد الوزير «حرص الوزارة على دعم ورعاية كل مخلص متفان من رجال الامن». واضاف الوزير: «ان رجال الامن هم القاعدة العريضة التي تتعامل مباشرة على أوسع نطاق في تقديم الخدمات الامنية للمجتمع». ولم يتطرق الوزير الى الانتهاكات الرهيبة التي قام بها بعض افراد هذا الطاقم، كما لم يشر الى اي تعديل لتركيبة الجهاز الذين يعلمون فيه ليستطيع اداء دور ايجابي في المستقبل.

عناوين متباينة لحالة غامضة

الحرية تؤخذ ولا تعطى، هذا ما تعلمه شعب البحرين خلال نضالاته التي تواصلت عقودا، وقد تحقق، بفضل الله وثمرة لتضحياته الجمة، قدر من هذه الحرية التي ينعم بها اليوم. وثمة من يسعى لمصادرة انجازات ابناء اوال متشبثا بأطر الحرس القديم التي تقمع الحرية وتصادر الحقوق. واذا كان أمير البلاد قد أدرك ضرورة انهاء الحقبة السوداء، واتخذ بعض الاجراءات المهمة على طريق الاصلاح السياسي، فان الطريق الى حالة الاستقرار المطلوبة للنماء والتطور ما يزال طويلا. فما أكثر أعداء الاصلاح، وأخطرهم من كدّسوا الثروات خلال السنوات السوداء واختلسوا من المواطن لقمة عيشه، وأبوا الا ان يستفردوا بما في البلاد من خير. صعبة هي محاولة التخلص من هؤلاء الذين لن يتراجعوا عن مواقعهم بسهولة، فدون ذلك ضرب الاعناق في نظرهم. وقد ضربوا من الاعناق الكثير ولكن ولعهم بلعق دماء الابرياء لا تحده حدود، ولهفتهم للاختلاس والسلب والنهب يفوق التصور. يعرف المواطنون ذلك، ويشاهدون مصادیقه في مدن البحرين وقراها، في المباني الشاهقة بقلب العاصمة، وفي المساحات المسيّجة في حارات القرى الدانية والقاصية.

من أين لك هذا؟ سؤال قديم – جديد، وعنوان للقضية التي يناضل المناضلون من اجلها. لماذا يمارس الحاكم المستبد ما يمارسه من قمع وتعذيب ومصادرة للحريات؟ لماذا يتشبث المسؤول الكبير بكرسيه وهو المرفوض جملة وتفصيلا؟ وكيف شيّدت الامبراطورية المالية العملاقة في بلد صغير لا يملك من الثروة ما يزيد على حاجة ابنائه؟ وما أصدق القول المأثور لأحد عظماء الاسلام: ما رأيت نعمة موفورة الا وجانبها حق مضيّع»، «ما متع غنيّ الا بما حرم منه فقير».. عمارات شاهقة واكواخ من صفيح، ذلك هو المشهد الذي يراه من يزور البلاد من الغرباء، يملك تجار الحكم اغلب تلك العمارات، ويسكن بيوت الصفيح أقوام ورثوا المواطنة من الآباء والاجداد، لله درّهم، ما أصبرهم على الضيم والعذاب، وما أقوى شكيمتهم عند النزال. سمعوا الكثير من الوعود وتشبثوا بعظيم الآمال، لكنهم لا يزالون في مكانهم لم يبرحوه، حرمان وفقر وبطالة وديون، لكنهم صابرون محتسبون، لا يرون السعادة الا في موقف انساني رسالي ضد الظلم والاستبداد والسرقة والنهب، ولا يشعرون بالامن الا عندما يلجأون الى ربهم في بطن الليل يبتهلون اليه ويناجونه ويدعونه تضرعا وخفية. الدنيا وما فيها لا تعادل ما عند الله، يعرفون ان الله سبحانه وتعالى يملي لاولئك الذين امتلأوا جشعا ورأوا في قارون مثلا لهم، ليزدادوا اثما ولهم عذاب عظيم. اما هم فيكتفون من العيش بما يسد رمقهم ويشد عضدهم ليصمدوا بوجه اصحاب الظلمة من عبدة المال والدنيا.

قضية الشعب طويلة وعريضة، لها عناوين شتى ومصاديق شديدة التنوع. وبرغم ما تحقق من انفراج سياسي نسبي، فهم يرون ان معركة الحرية مستمرة، وانهم يأخذون ما يتوفر ليطالبوا بما تبقى لهم من حقوق. لعبة الشد والجذب تستمر بين الجانبين. وليس غريبا ان يتحرك اعداء الاصلاح ليمنعوا تحققه، فخفافيش الليل تخشى النور، ولا تمارس سيطرتها الا في الليل المظلم والا في الخربات والمساكن المهجورة. الاصلاح أكبر ما يقلقها ويقض مضاجعها. من مصلحتها امتداد الليل الى ما لا نهاية، وتشعر بالضرر الكبير عندما ينقشع الظلام وتزول السحب. لم يعد المواطنون نائمين، بل أصبحوا في يقظة متواصلة، بعد ان علموا ان السبات عدو الحرية، وبعد ان تعلّموا بطريقة قاسية ان الحرية تؤخذ ولا تعطى، وان اعداءها مستمرون في مواجهتها لمنع نمائها وامتدادها. يعيشون اليوم مستلهمين دروس النضال من تاريخ الآباء والاجداد، بل من تاريخهم انفسهم، فهم حديثو عهد بالسجون المنافي والتنكيل والتعذيب. وأخطر التحديات اليوم المحاولات المتكررة لمحو ذاكرة الشعب في اطار السعي لتبييض صفحات من مارس التنكيل والتعذيب عقودا. من هنا تعمل الابواق المأجورة لمنع حرية التعبير والدفاع المستميت عن حقبة سوداء بما فيها من جرائم بدون حدود، ومن فيها من مجرمين تفننوا في تمزيق أجساد الابرياء. يشعر الاحرار انها لخيانة كبرى ان يسمح للقتلة والسفاحين بالبقاء في مناصبهم وربما الحصول على ترقيات على اساس جرائمهم، بينما ضحاياهم أشلاء في اللحود. العدالة هي ما يسعى ابناء اوال لتحقيقه، واذا لم يحتو المشروع الاصلاحي على اسس لاقامة العدل وحماية الحرية واحترام الانسان فلن يكون ذا جدوى.

في سماء البلاد اليوم تتردد اصداء خافتة لتنهدات تنطلق من نفوس بدأ اليأس يدب اليها، وفي أزقة المدن والارياف تسري الاشاعات عن «انقلاب» او «مؤامرة» يحيكها اعداء الاصلاح من الحرس القديم لمنع استمراره، وبين هذا وذاك تتحرك عجلة الحياة ويبحث المواطنون عن اسباب للأمل، وتطرح الاسئلة المتتابعة عن مدى جدية الاصلاحيين في مشروعهم، وما اذا كان بالامكان الحفاظ على التوازن بين الاطراف المتناقضة في المعادلة السياسية، في اطار حرب شعواء غير معلنة تهدف لاثبات الذات والدفاع عن ثوابت كل من الاطراف. وتبقى التساؤلات المشروعة: أهناك حقا طرفان متناقضان بين أهل الحكم؟ ام طرف واحد يلبس ثوبين مختلفين؟ أهناك من المواطنين من يراقب ما يحدث عن كثب ويخطط لليوم الاسود؟ ام ان هناك شعورا بزوال الحقبة السوداء الى غير رجعة وبالتالي فلا ضرورة في التفكير بأي شيء آخر؟ ويتساءل أبناء الشعب: أنبقى الوقود الذي ينفجر بأول شرارة تنطلق في معارك الصراع على الحكم؟ ام سنظل ندور حول محور واحد كما تفعل طواحين دون كيشوت؟

مملكة الصمت قيد الانشاء؟

عش في أوال، اذا اردت، بدون نطق او خطاب او بيان واصمت فان بلادنا ما عاد فيها للتمنطق من مكان ما عاد مقبولا بها غير التملق واحتضان الصولجان فوزارة الاعلام تأبى ان يكون لشعبنا المعطاء شأن ويضيرها ان ينشق الحر الهواء ويلتجي للبرلمان او تنتهي أغلالها، او يطلق الاحرار للفكر العنان ووزارة التعذيب لا ترضى لهذا الشعب غير الامتهان ويشار للحرس القديم وما يمارس من عذاب بالبنان أيّ المصاب اذا غدا هذا الثنائي الرهيب هو الرهان الصمت عنوان المصيبة والتوتر وهو سر الاحتقان ويراد للشعب المناضل ان يروّض بالوعود وان يهان ما قيمة الشعب الذي يحيا بدون هوية وبلا لسان

منع الوزير كلامنا متماديا، فانغلّ بالنطق اللسان إياك ان تعصي الوزير فانه ملك المكان مع الزمان فاذا نطقت بما لديك فأنت تعمل ضد مصلحة الكيان نخشى انقلابا ضدنا، ضد القوانين التي ترعى الامان عجبا نساوَم في الحقوق وفي الوجود وفي التعبد والاذان قلقون نحن من الذين تمرّسوا في الظلم من ماضي الزمان تُرعى حقوق الاجنبي وحقنا عند الحكومة لا يُصان هذي سهامهم بصدر الشعب غائصة، أحدّ من السنان يا سيدي لا تأس مما يفعلون فكيدهم هش جبان وانطق فانك صوت من في الشعب ليس له لسان واصبر على هول المصيبة واستعن بالله خير المستعان

الغموض آفة الاصلاح ومؤشر للتردد – التتمة من ص ١

البلاد. واذا اضيف الى ذلك خطة تغيير دستور البلاد خارج الاطار الذي تنص عليه المادة ١٠٤ اتضح خطورة الوضع وصعوبة التنبؤ بشكله المستقبلي.

ويزيد من تعقيد المشكلة غياب الشفافية حتى لدى الطرف الاصلاحي الذي اكتفى حتى الآن بالتمسك بثوابت اللعبة القديمة – الجديدة، وفي مقدمتها صنع القرارات الفردية وفرضها على الشعب. فليس هناك حوار حقيقي بين الاطراف المعنية، فمصدر القرار واحد ولا مجال لمناقشته او الرد عليه. وليس هناك آليات للمناقشة الموضوعية لاي مشروع سياسي او اقتصادي يطرح على الشعب، بل تجري الامور بقرارات تنحدر باتجاه واحد، وهو امر مقبول في المرحلة الحاضرة حتى تستقر الاوضاع. والخطورة من استمرار هذه السياسة انها ستؤدي الى الابقاء على سياسة «المجالس المفتوحة» التي تتذرع بها الحكومات الخليجية لرفض الممارسة الديمقراطية. وعلى مدى ربع القرن الماضي خاض شعب البحرين نضالا مريرا لاحلال الممارسة الديمقراطية محل «المجالس المفتوحة» والمطالبة بدولة القانون، الامر الذي لم يتحقق حتى الآن. والامل ان تتحول الوعودة الاميرية الى سياسة ثابتة تعتمد على دستور البلاد كمرجعية سياسية للحكم.

وهناك الآن خشية كبيرة من ان يتحول الميثاق الذي تم التصويت عليه في مطلع العام الى مرجعية سياسية توازي الدستور او تتفوق عليه. ويزيد من هذه الخشية حالة السرية التي تهيمن على اعمال لجنة تغيير الدستور. فقد كانت الحجة التي طرحت ان الميثاق صيغة لضبط حالة التحول نحو الممارسة الدستورية، وفهم المواطنون ان المرجعية للدستور وليس للميثاق. فالميثاق لا يحتوي على اية ايجابية ليست في الدستور، وبالتالي فالمطلوب تطوير الدستور وليس العودة بالوضع الى الوراء من خلال الميثاق. وفي ظل استمرار هيمنة الحرس القديم على مفاصل الدولة خصوصا وزارتي الداخلية والاعلام، يستمر القلق الشديد من التشبث بالميثاق لقمع الحريات العامة. وهذا ما كان و اضحا من القرارات الاخيرة التي طرحتها «مصادر مسؤولة» بوزارة الداخلية او المؤسسة العامة للشباب والرياضة التي يرأسها نجل وزير الداخلية. وهذه القرارات محاولات جادة لقمع الحريات العامة خصوصا حرية التعبير والتجمع. ولم يصدر ما ينفي تلك القرارات من الجهات العليا، الامر الذي يبعث على القلق الكبير من احتمال تحجيم التطلعات الشعبية لمستقبل سياسي زاخر بالحرية واحترام الحقوق. وحالة الجمود في الممارسة السياسية برغم التفاؤل الكبير الذي صاحب الطرح الاصلاحي في بدايته تعكس عدم وضوح العلاقات والصلاحيات في اوساط الحكم. ويجدر بسمو الامير التعجيل بتنفيذ مشروعه الاصلاحي في شقه الديمقراطي ما دام هناك حماس شعبي لهذا المشروع، قبل ان تسري حالة اليأس والقنوط التي بدأت معالمها. ان السماح بمؤسسات المجتمع المدني حالة صحية بعثت الامل في نفوس الشباب المتطلع للمشاركة في بناء وطنه، ولكي تتكرس الظواهر الايجابية من هذا النوع يتطلب الامر حسم العلاقات داخل اوساط الحكم، والانتقال السريع الى الممارسة الدستورية والتوقف عن انتهاك مواده والتحول نحو دولة القانون التي طال انتظارها، اما التصرفات الصبيانية التي يمارسها الحرس القديم فيجب التصدي لها بحزم لكي لا تفسد الآمال او تعكر صفو المشاعر.